



مركز الدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية

مركز باهث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

التقدير نمف الشهرى

تحليل للتطورات السياسية
والأمنية في فلسطين

www.bahethcenter.net

Email: baheth@bahethcenter.net

bahethcenter@hotmail.com



**مركز الدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية**

تحليل نصف شهري للتطورات السياسية والأمنية في فلسطين

أهداف المركز الرئيسية:

- ١ . إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمم.
- ٢ . الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.
- ٣ . بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.
- ٤ . إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

التسوية

قالت صحيفة معاريف العبرية، إن الخطة الأمريكية للسلام في الشرق الأوسط لن تنتشر على المدى القريب؛ وأن الخطة الأمريكية للسلام في الشرق الأوسط، التي يحاول تطبيقها الرئيس الأمريكي، دونالد ترامب، لن ترى النور قريباً، بدعوى أن مؤشرات كثيرة تحول دون تنفيذها، في الوقت الراهن. وأكدت على أن تصريحات السفير الأمريكي في دولة الاحتلال، ديفيد فريدمان، حول "صفقة القرن"، وبقوله إن الخطة الأمريكية للسلام في الشرق الأوسط ستنتشر حين تتوصل الإدارة إلى الاستنتاج بأن احتمال قبولها وتنفيذه يصل إلى الذروة، يعني أنه يمكن الاعتراف بتأبين "صفقة القرن". وكتب المحلل السياسي للصحيفة، شلومو شامير، في تقرير مطول، أنه يمكن "تعبير" أو "تأبين" الخطة الأمريكية للسلام في الشرق الأوسط، إذ يمكن القول إن الخطة لن تنتشر في المستقبل المنظور ومشكوك جداً في أن تقدم على الإطلاق. وأشار إلى أن الطاقم الأمريكي المسؤول عن "صفقة القرن" ليس مؤهلاً للمهمة الموكلة إليه، كونه يفتقر للخبرة السياسية، وليس لديه دراية كافية بمجريات الأمور في الشرق الأوسط، أو الصراع "العربي - الإسرائيلي"، ونوه إلى أن "صفقة القرن" ماتت قبل أن تخرج إلى النور، مشدداً على أن فرص إعلانها ضعيفة.

يشار إلى أن إدارة الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، زعمت في تصريحات سابقة أنها بصدد طرح خطة عُرفت إعلامياً باسم صفقة القرن، وأعلنت مراراً عن إعلانها إلا أنها كانت تؤجل في كل مرة بدواعي تغييرات ومحولات لا تتناسب مع طرحها.

قال أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير صائب عريقات إن الإدارة الأميركية وبعد مرور عام كامل على إعلانها القدس عاصمة لدولة الاحتلال وكل ما قامت به من ممارسات واجراءات أحادية مخالفة للقانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية، لم تنشأ حقاً أو تؤسس للالتزام عبر تبنيها لرؤية ننتياهو للحل، والذي يطرحها منذ سنوات بعزل حل الدولتين وتشريع الاستيطان.

وأشار إلى أن الإدارة الأميركية تحاول تصفية القضية الفلسطينية وضرب المشروع الوطني كرجال أعمال ورجال عقارات عبر لي ذراع الشعب والقيادة الفلسطينية وممارسة الابتزاز والبلطجة. وأوضح أن الإدارة الأميركية تعتقد بأنها تستطيع الحصول على القدس بالثمن الذي تريده لذلك قامت بقطع ٨٤٤ مليون دولار عن الشعب الفلسطيني، مؤكداً في هذا الإطار أن فلسطين والقدس ليستا للبيع ولن تكونا على الإطلاق.

ولفت إلى أن الإدارة الأميركية تعدّ العدة الآن لطرح فكرة ننتياهو، عن الدولة بنظامين وإبقاء الوضع على ما هو عليه وإسقاط ملف القدس واللجئين والحدود ضمن صفقة القرن، مؤكداً أن هذه الجهود مصيرها الفشل والزوال، ومن يريد تجفيف مستنقع الارهاب في المنطقة عليه ان يبدأ بإنهاء الاحتلال وإقامة دولة فلسطين المستقلة بعاصمتها القدس الشرقية.

عقب عضو اللجنة المركزية لحركة فتح **حسين الشيخ** على عقد اجتماع بينه ورئيس جهاز المخابرات العامة ماجد فرج مع وزير قوات الاحتلال المستقيل افيغدور ليرمان، بأنه تمّ، بناءً على طلب الأخير، قبل أسبوعين من استقالته؛ مؤكداً أن الحوار خلال اللقاء كان ساخناً.

وأوضح أنه نقل خلال اللقاء موقفهم المتمثل بالبدا بتطبيق قرارات المجلس المركزي الداعية الى تحديد العلاقة مع حكومة الاحتلال في ظل عدم التزامها بالاتفاقيات الموقعة؛ وأضاف أنهم قرروا إعادة النظر بهذه الاتفاقيات؛ ونوّه إلى أن الاجتماع تناول كل التجاوزات والاختراقات الاسرائيلية للاتفاقيات الموقعة، والتي لم تعد قائمة أمام الإجراءات الاسرائيلية على الأرض سواء في القدس أو انتهاكاتها من خلال الاستيطان ومصادرة الأراضي واقتحامات المدن والقرى والمخيمات الفلسطينية، إضافة إلى قضية الخان الأحمر، مؤكداً أنهم رفضوا قرار الإخلاء، والاعتقالات وهدم البيوت.

كما طالبوا برفع إشكال الحصار كافة عن قطاع غزة، قائلاً "أمام كل ذلك فإن القيادة الفلسطينية تنتظر الرد النهائي من حكومة الاحتلال في إعادة النظر بالاتفاقيات الموقعة في مساراتها المتعددة". وأكدوا على أن خيار إنهاء الاحتلال واقامة الدولة الفلسطينية على حدود الرابع من حزيران ١٩٦٧ والقدس الشرقية عاصمة لها هو الخيار الاستراتيجي الذي يرسى دعائم السلام والاستقرار في المنطقة؛ وقال "إن الشعب الفلسطيني يبحث عن الخلاص من الاحتلال ولا يبحث عن تجميل صورة الاحتلال

بطلول اقتصادية او غيرها"؛ وتابع "نحن طلاب حرية واستقلال ولا نبحث عن رغيف خبز مجبول بالدم جراء وجود الاحتلال".

وأشار إلى أنهم رفضوا خلال الاجتماع أي حل ينتقص من حقوقنا او يجزأ وطننا وعلى رأسها صفقة القرن، مؤكدين على أن لا دولة في غزة ولا دولة بدون غزة، او أي حلول انتقالية تكرر الاحتلال للأبد على أرضنا. وقال "إن مرحلة الحلول الانتقالية قد انتهت واننا نبحث عن حل واحد ووحيد يكفل انهاء الاحتلال على ارضنا وقيام دولتنا المستقلة؛ ونوه إلى أنه لم يصلهم الرد حتى اللحظة لان ليبرمان استقال من منصبه.

المُصالحة..

قال مصدر كبير في السلطة الفلسطينية لقناة "كان" العبرية أن جولة محادثات المصالحة مع حماس في القاهرة فشلت تماما، وأنه لا يتوقع التوصل إلى اتفاق للمصالحة بين الجانبين في المستقبل القريب، ووفقا للمصدر فلا تزال الفجوة بين فتح وحماس كبيرة. وحركة حماس أوضحت لمصر في محادثات القاهرة أنها غير مستعدة لتسليم حكومة الحمد الله كامل سلطاتها في القطاع في المرحلة الأولى قبل دفع رواتب موظفيها أولا، وإزالة العقوبات التي اتخذها أبو مازن ضد غزة.

كشفت مصادر فلسطينية مُطلعة، عن فحوى الورقة الأخيرة للمصالحة الفلسطينية، والتي أكد عزام الأحمد، عضو اللجنين التنفيذية والمركزية، أنها ورقة حركة حماس، ولا علاقة للوسيط المصري بها؛ وقالت المصادر "الورقة دعت لعودة حكومة الوفاق الوطني، برئاسة الدكتور رامي الحمد الله، لاستلام مهامها فوراً، في قطاع غزة، دون أي اشتراطات، وبدون تدخل من أي طرف"، مشيرة إلى أن الورقة استندت إلى اتفاقي ٢٠١١، و٢٠١٧. وأنه خلال ٥٠ يوماً، يتم عقد مشاورات فصائلية، لتشكيل حكومة وحدة وطنية، ويتم اتخاذ قرار تشكيل الحكومة، عبر الإطار القيادي المؤقت لمنظمة التحرير الفلسطينية، فيما إجراء الانتخابات الشاملة، سيكون بعد ستة أشهر من تاريخ التوقيع على الورقة المذكورة.

وفيما يتعلق بملف الأجهزة الأمنية، أكدت المصادر، أن المقترح كان بأن يتم تشكيل لجنة مشتركة لها بإشراف مصري، لبحث آليات ترتيب أوضاع الأجهزة الأمنية، وفق للاتفاقيات السابقة، نافية في الوقت ذاته، تناول الورقة لملف المقاومة بغزة، أو الإشارة إلى سلاحها، أو الأنفاق الأرضية.

وحول ملف موظفي حركة حماس، أكدت الورقة، أنه يتم بحث ملفهم فقط عبر اللجنة الإدارية القانونية، وما يصدر عنها يكون مُلزماً لكل الأطراف، ويتم الدمج الوظيفي للموظفين، وفقاً للاعتبارات المطلوبة لكل وزارة أو هيئة حكومية. كما دعت الورقة، لعقد وتفعيل المجلس التشريعي، ورفع كافة الإجراءات التي فرضت في قطاع غزة، وإعادة الأمور لما قبل شهر آذار ٢٠١٧.

وكان عزام الأحمد، عضو اللجنتين التنفيذية والمركزية، قال، في وقت سابق: "إن مصر لم تعرض أية أوراق للمصالحة الفلسطينية، على الإطلاق"؛ وأكد أن ما عُرض هو ورقة من قبل حماس، وارتأت القيادة الفلسطينية، أنها عودة للخلف وتكرر للاتفاقيات القديمة، لافتاً إلى أنه طلب من المصريين، أن ينفوا عرضهم لتلك الورقة. وأضاف: "للأسف، رد حماس كان صادمًا، خلال الزيارة الأخيرة لها للقاهرة"، متابعا: "كل يوم حركة حماس، يخرج قادتها ليقولوا، إنهم قبلوا بالورقة المصرية، وأنا أقول، بملء الفم.. وأنا في قلب القاهرة إن هذه ليست ورقة مصرية، وليس صحيحاً أن فتح ترفض أوراق مصر".

وكان عزام الأحمد، عضو اللجنتين المركزية لحركة فتح والتنفيذية لمنظمة التحرير، قد قال: "نحن لا نثق في حماس ومتأكدين بأن ليس لديها نية لإنهاء الانقسام"؛ و"حماس مصرّة على إغلاق باب المصالحة، وعليه، إن اللجنة التي تم تشكيلها لتنفيذ قرارات المجلس المركزي للاجتماع ستجتمع لبحث كيفية بدء الإجراءات التي تقوض سلطة الانقسام بغزة". و"لا يوجد شيء اسمه عقوبات في غزة ولا شأن لعملية الانقسام بها وحماس آخر من يتكلم عنها. الوضع يتعلق بعمل الحكومة وهي تعرف كيف تعالجها وليس تمنى من أحد، ولا نقبل لأحد أن يربطها بالمصالحة ويأخذها للتهرب من استحقاق إنهاء الانقسام". وقال: "نحن في فتح ذهبنا إلى القاهرة لنعطي رأي وليس ورقة. ناقشنا أفكار طرحتها

حماس مع المسؤولين المصريين؛ وبعد حوار ساعتين قلنا كل ما سمعناه مرفوض، ولم نترك ملاحظات عمّا سمعناه؛ وانتهى الموضوع".

وإن "إيران تريد استمرار الانقسام وتدفع الأموال لاستمرار ورقة قطاع غزة بيدها لتحسين وضعها أمام أميركا؛ إيران تتبنى الشهداء في غزة ولا تتبناهم في القدس، لاستمرار الشغب في قطاع غزة؛ دعم إيران لشهداء وجرحى مسيرة العودة يدعم استمرار الانقسام".

من جهته قال عضو المكتب السياسي لحركة (حماس) حسام بدران: "إن وفد حركة (فتح)، الذي وصل إلى القاهرة، لم يعط أي بواذر إيجابية بشأن المصالحة الفلسطينية، والجهود التي تبذلها مصر حولها؛ وأضاف بأن الأثقاء في مصر عرضوا آليات لتنفيذ اتفاقيات المصالحة، وقد تجاوزت حماس بإيجابية عالية معها، لكن رد فتح كان سلبياً".

وأشار إلى أن المصريين، عرضوا آليات لتنفيذ المصالحة، وليس هناك مجال للعودة لنقاش اتفاقيات المصالحة، فالمشكلة في التنفيذ، وأكد أننا تجاوزنا مصطلح طرفي الانقسام، الذي يتحدث به البعض، قائلاً: "إن قيادة السلطة وفتح تقف في جانب لوحدها، ومختلف أبناء شعبنا وفصائله وقواه في طرف آخر". وأن هناك تصريحات واضحة ومباشرة خرجت من فتح تقوض الجهود المصرية وتعطلها، في إشارة لتصريحات رئيس وفد فتح لحوارات المصالحة عزام الأحمد، الذي هاجم فيها حماس وتوعد بإجراءات ضد حركة حماس.

فيما أكدت مصادر فلسطينية مُطلعة، أن القوى الفلسطينية، تتواصل في الوقت الحالي، مع قيادة جهاز المخابرات المصرية، من أجل الدعوة، لعقد الإطار القيادي المؤقت؛ وأن الفصائل، ستدعو مصر لعقد الإطار القيادي المؤقت، والذي يضم اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، والأمناء العاميين للفصائل، ورئاسة المجلس الوطني، من أجل التباحث في إنهاء الانقسام الفلسطيني، بشكل كامل، بعيداً على الاجتماعات الثنائية لطرفي الانقسام فتح وحماس، بعد أن استيقن الكل الوطني، أن تلك المباحثات لا فائدة منها، وإنما فقط مجرد جولات فارغة. وأن عقد الإطار، يأتي بسبب قدرته على الحسم، في القضايا الجدلية، والتي توقفت عندها مباحثات المصالحة، مؤكدة أن كلا الطرفين، لا يمتلكان الحسم النهائي، في معظم القضايا، فيما الإطار يُمكنه أن يتداخل في القضايا الكبيرة، بما في ذلك ملف منظمة التحرير، والسلطة الوطنية. وما رشح من الطرفين خلال الأيام المقبلة، يؤكد بما لا

يدع مجالاً للشك، أنهما لم يحرزوا أي تقدم ممكن في طريق إنهاء الانقسام، وإنما يتمسك كل طرف بمصالحه الفئوية، على حساب المصلحة العامة، وما يحدث الآن هو مزيد من التفريق والتشتت، والعقوبات على الشعب الفلسطيني.

التهدة والمنحة القطرية

تطرق نتتياهو، خلال جولته قرب الحدود الشمالية، لمسألة إدخال الأموال القطرية إلى قطاع غزة، مُدّعياً أن الأموال كانت في السابق تدخل عن طريق السلطة الفلسطينية، لكن "أبو مازن" اختار خنق قطاع غزة، لذلك تفاقت المشكلة الإنسانية التي أثرت على إسرائيل، فعلى سبيل المثال، مياه الصرف الصحي التي تتدفق باتجاه عسقلان، ومسألة كيفية معالجتها. و"عندما جاءت الأموال من قطر، قلنا إننا سنشرف عليها؛ تريدون المال؟ نحن نريد صوراً وتوقيع وبصمة أصبع". وتابع قائلاً: "إن المبعوث القطري ينقل أموال المنحة بصورة منظمة، وهكذا نحن نعلم أين تذهب هذه الأموال".

وآدعى نتتياهو، أن "أبو مازن" قرر الفصل بين الضفة الغربية وقطاع غزة، وليس أمام إسرائيل من بديل سوى اللجوء إلى هذا الحل، لمنع كارثة إنسانية، ونحن اليوم نعيش هدوءاً، لا نعلم إن كان سيستمر.

وتحدث عن شروط الترتيبات التي تجريها إسرائيل مع حماس في قطاع غزة، بوساطة مصرية وقطرية، قائلاً: "إنها تشمل حلاً لقضية الأسرى الإسرائيليين في قطاع غزة، ومشاريع تخضع للمراقبة عن طريق قبرص".

وتعارض أحزاب يمينية إدخال الأموال إلى قطاع غزة، وتتنقد نتتياهو على خطوته الحالية، معتبرة أن الأموال التي تدخل إلى القطاع تستغلها حماس من أجل التحضير للجولة القادمة من التصعيد مع إسرائيل.

أفادت صحيفة إسرائيل هيووم العبرية، عن تغييرات جذرية في طبيعة التوجهات الإسرائيلية نحو التهدة في قطاع غزة؛ وأوضح العقيد احتياط رونين إيتسك في مقال له بالصحيفة أن الأخبار الأخيرة المتداولة حول التهدة بعد وقف إطلاق النار الأخير، تدل على أن هناك تغييرات جذرية في طبيعة

التوجهات الإسرائيلية نحو التهدئة، ومن خلال ذلك فهمنا أن الجيش استعد جيدا، وكذلك حماس، التي لن تنتظر طويلا، ولا نعلم إذا كنا أمام جولة تصعيد جديدة، أم جولة قتال جديدة.

وقال إنه "في حال فشلت محاولات التوصل إلى تهدئة مع حركة حماس، فإن احتمالات تنفيذ عملية عسكرية واسعة ضد غزة، هي احتمالات كبيرة، إذ لم يبق أمام إسرائيل خيارات، سوى جولة جديدة من المواجهة العسكرية مع حماس". وأوضح أن "التكتيك الإسرائيلي تجاه غزة في الآونة الأخيرة، يدل على التوجه لتهدئة مع حماس، وهذا له عدة أهداف على المستوى الاستراتيجي وهي: الرغبة الإسرائيلية في تعميق الفصل بين غزة والضفة، وعدم إعادة السلطة على أكتاف الجيش الإسرائيلي، أو بتمن حياة جنود الجيش، والحفاظ على المناورة على الجبهة الشمالية". وأضاف: "لكن المشكلة هي أن التكتيك الإسرائيلي اصطدم بصعوبات كبيرة، حماس نجحت في تحدي الجيش الإسرائيلي، الذي عجز عن الرد الفعال ضدها، وضد الحرائق بالغلاف، وحتى خلال جولة التصعيد الأخيرة، كان رد الجيش غير مقنعا". وأشار إلى أن حماس أنهت الجولة الأخيرة بشعور الانتصار، خصوصا بعد خروج سكان الغلاف للتظاهر ضد الحكومة، والتعبير عن عدم ثقتهم بالجيش والمنظومة الأمنية.

وأكد أن الحكومة تبذل مجهودا للتوصل إلى التهدئة، وقد صادقت على وقف إطلاق النار، والآن يمكن الفهم من خلال تصريحات وسلوك حماس، أن التهدئة لم تتبلور بعد، والدليل هو عودة الجماهير بكثافة للتظاهرات على الحدود.

ولفت إلى أن "نتنياهو هو الذي استلم مؤخرا حقيبة وزارة الجيش، لن يقبل على نفسه كوزير للجيش، أن يخوض جولة ضعيفة أمام حماس بغزة، على المستوى العسكري والسياسي، خصوصا وأنا مقبلون على انتخابات، لذلك ستكون الجولة القادمة مؤشرا مهما للتصعيد العسكري، الذي استعد له الجيش بشكل جيد". وتابع: "في هذا الوضع، تدرك حماس جيدا أن جولة القتال الجديدة لن تخدمها بشكل كبير، تحديدا على مستوى تحسين ظروف الحياة بغزة، أو على مستوى المخاطر على الحركة"، معتقدا أن "الجيش سيبدأ الجولة القادمة بضربة مفاجئة قوية تستهدف قادة حماس".

من جهته قال القيادي في حركة حماس محمود الزهار إن قطر لم تطلب من حماس أي شيء مقابل أموال تم تحويلها إلى قطاع غزة؛ وأن وقف إطلاق النار بين "إسرائيل" وحماس مجاني من غزة. وأشار إلى أن "إسرائيل" أرادت رفع الحصار ليكون ثمن وقف إطلاق النار، لكن تم وقفه مجاناً من

قبلنا؛ وأكد أن حماس لم تقدّم أية تنازلات من برنامجها المقاوم في مقابل الأموال القطرية، وقال "أنا أشهد أن قطر لم تطلب منا أي شيء في مقابل هذه الأموال"؛ وأوضح الزهار، "عندما فشلت الضغوطات على غزة، في أن تخرج الناس الى الشارع في مواجهة المقاومة، بل أصبح الشارع مقاومًا أكثر، كل ذلك، جعل الاحتلال يلجأ إلى العنف".

إدارة ترامب والمساعدات الأمنية للسلطة الفلسطينية

أكدت صحيفة (هآرتس)، أن إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، تعمل في الأيام الأخيرة، للحيلولة دون إنهاء الدعم الأمريكي للأجهزة الأمنية، التابعة للسلطة الفلسطينية، والتي تواجه الخطر، بسبب قانون أقره الكونغرس قبل ثلاثة أشهر؛ وأرسلت الإدارة الأمريكية، جنرالاً أميركياً بارزاً مسؤولاً عن التنسيق الأمني الأمريكي مع قوات الأمن الفلسطينية، لإطلاع أعضاء الكونغرس على الآثار التي يمكن أن يتعرض لها أمن إسرائيل، نتيجة المس بقوات الأمن الفلسطينية. ويرجع سبب الخطر على الدعم الأمريكي لقوات الأمن الفلسطينية إلى الخطوة التشريعية التي تم تمريرها في أيلول في الكونغرس تحت عنوان "تعديل قانون مكافحة الإرهاب"، وهي خطوة كان الهدف منها هو تمكين المواطنين الأمريكيين من مقاضاة السلطة الفلسطينية على بعض الأعمال والتصرفات، خلال الانتفاضة الثانية، وهي الدعاوى التي قد تقود السلطة إلى حالة الإفلاس، بحسب الصحيفة الإسرائيلية.

وقد وُلد هذا القانون بعد فشل العديد من الدعاوى القضائية التي رفعها مواطنون أمريكيون ضد السلطة الفلسطينية في السنوات الأخيرة، حيث فشلت الادعاءات بعد أن قضت المحكمة العليا في الولايات المتحدة بأن النظام القضائي للدولة لا يملك سلطة فرض غرامات على السلطة الفلسطينية، ولتغيير هذا الوضع، دفع أعضاء من الحزب الجمهوري في الكونغرس مشروع قانون ينص على أن أي كيان دولي، يتلقى أي مساعدة مالية من الولايات المتحدة، سيخضع للدعاوى في المحكمة الأمريكية.

وفي أوائل تشرين الأول وقّع الرئيس دونالد ترامب على القانون، الذي يعني أنه إذا تلقت السلطة الفلسطينية حتى دولار واحد من أموال المساعدات الأمريكية ابتداءً من عام ٢٠١٩، فإنها ستعرض نفسها لخطر الدعاوى القضائية الضخمة في المحاكم الأمريكية؛ وفي أعقاب ذلك، تخشى الإدارة الآن،

أن ترفض السلطة الفلسطينية قبول أموال الدعم للاحتياجات الأمنية من واشنطن، وهذا من شأنه أن يُضعف أداء قواتها الأمنية، ودرجة نفوذ الولايات المتحدة على نشاطاتها.

يُشار إلى أنه على الرغم من أن إدارة ترامب قامت بتخفيض المساعدات المدنية الأمريكية للفلسطينيين في العام الماضي إلى مئات الملايين من الدولارات، فإن البند الوحيد في ميزانية المساعدات المقدمة للفلسطينيين الذي امتنعت الإدارة عن إلغائه حتى الآن هو المساعدة الأمنية، وفي آب الماضي، نقلت الإدارة عشرات الملايين من الدولارات إلى السلطة الفلسطينية لصالح قواتها الأمنية.

وطلبت الإدارة الأمريكية من الجنرال أريك ووندت، المنسق الأمني الأمريكي مع السلطة الفلسطينية، تقديم إحاطة إعلامية في تلة الكابيتول، وأن يشرح لأعضاء الكونغرس الخطر الذي يشكله التشريع على قوات الأمن التابعة للسلطة الفلسطينية.

ومن المُتَوَقَّع أن تسعى الإدارة إلى تعديل القانون، الأمر الذي سيسمح للبيت الأبيض بتجنب الإضرار بالأنشطة الجارية لقوات الأمن التابعة للسلطة الفلسطينية، وليس من الواضح بعد كيف سيرد المشرعون الجمهوريون على طلب الإدارة، علماً أنه من أجل السماح للإدارة بتحويل أي ميزانيات إلى قوات الأمن الفلسطينية في ٢٠١٩، يجب أن يتم تعديل القانون قبل الخروج إلى العطلة في ١٣ كانون الأول الجاري.

وقال المتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجية الأمريكية لصحيفة (هآرتس) رداً على ذلك: "سنقيم المساعدات الأمريكية المستقبلية إلى الضفة الغربية وغزة، وفقاً لتصورنا الدولي، مع التركيز على المجالات التي يمكننا فيها ضمان المصالح والقيم الوطنية للولايات المتحدة، وحتى الآن، لا يُوجد أي تغيير في الدعم الأمريكي لقوات الأمن التابعة للسلطة الفلسطينية".

نتنياهو هو يُوَجَّل إخلاء الخان الأحمر

يواصل رئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو، المراوغة في ملف تجمّع الخان الأحمر شرق القدس المحتلة، بحيث أبقى على تأجيل إخلاء التجمع السكني تحسباً من الإجراءات التي قد تصدر عن المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي؛ وبحسب صحيفة "هآرتس"، فإن تجميد إخلاء التجمع يهدف

إلى تسهيل استئناف المفاوضات بين الاحتلال والسكان، وذلك على ضوء الضغوطات الدبلوماسية على إسرائيل وخشية من اتخاذ خطوات ضدها في المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي. وحسب الصحيفة على أرض الواقع لا يوجد مفاوضات مع أهالي الخان الأحمر، فيما قدرت جهات في المؤسسة السياسية للاحتلال أن تنتياهو، يسعى من خلال المراوغة إلى استغلال الوقت لحين أن يتبدد الضغط عليه، سواء من المستوطنين ومعسكر اليمين أو من المجتمع الدولي وخاصة المحكمة الدولية.

ونقلت الصحيفة عن مصادر قضائية وسياسة قولها إن "الخوف في إسرائيل لا ينبع من تحقيق مستقل حول الخان الأحمر؛ المشكلة الأساسية فحص أولي من قبل المحكمة في لاهاي، حيث سيتم نشر نتائجه قريبا، وسيحدد الفحص ما إذا كان للمحكمة اختصاص وصلاحيات في الضفة الغربية وغزة؛ إذ تعارض إسرائيل بشدة هذه الإمكانية، على أساس أن فلسطين ليست دولة يمكن أن تتضمن إلى معاهدة روما".

وقال المستشار القضائي للحكومة، أفيحاي مندلبليت، إن الحاجة إلى تجميد إخلاء الخان الأحمر هي قانونية، حيث كانت الفكرة منح الفرصة الأخيرة للتفاوض؛ مضيفا إنه "يفكر في تقديم موقف تفصيلي بشأن عدم اختصاص المحكمة الجنائية الدولية في هذا الصدد".

وأكد نشطاء إسرائيليون يساعدون أهالي الخان الأحمر، بمن فيهم بعض سكان مستوطنة "كفار أدوميم"، أن كبار المسؤولين في الإدارة حاولوا عن طريقهم التفاوض مع السكان عبر الالتفاف على السلطة الفلسطينية، لكن هذه المحاولات فشلت.

من جهة أخرى تواصل حكومة اليمين المتطرف محاولات فرض القانون الإسرائيلي على الضفة الغربية المحتلة، الأمر الذي يتناقض بشكل كامل مع القانون الدولي؛ ويحاول حزب "البيت اليهودي" تمرير قوانين تفرض القانون الإسرائيلي على الضفة، بذريعة فرضه على المستوطنات، تمهيدا لمخطط ضم أجزاء واسعة من الضفة إلى إسرائيل.

وذكرت إذاعة العدو، أن نائب وزير الأمن الإسرائيلي، إيلي بن دهان، من "البيت اليهودي" وجّه رسالة إلى جميع رؤساء اللجان في الكنيست، وطالبهم بأن تسري مشاريع القوانين التي تناقشها لجانهم على الضفة الغربية. وطالب بن دهان في رسالته رؤساء لجان الكنيست بإرجاء المصادقة على مشاريع

القوانين في اللجان إلى حين يكون بالإمكان فرض أمر عسكري صادر عن قائد المنطقة الوسطى في جيش الاحتلال المسؤول عن الضفة الغربية بموجب القانون الإسرائيلي، وبعد ذلك يتم الاستمرار في إجراءات سن مشاريع القوانين؛ وقالت الإذاعة أن أغلبية رؤساء اللجان في الكنيست استجابت لطلب بن دهان.

ومن شأن فرض القانون الإسرائيلي على الضفة الغربية إلحاق أضرار جسيمة بحقوق الفلسطينية، وفي مقدمتها توسيع هائل في سياسة هدم البيوت.

وتعهد رئيس وزراء العدو بنيامين نتنياهو، بالمضي قدماً في المشروع الاستيطاني بالضفة الغربية؛ وأعرب خلال جلسة لكتلة (الليكود) البرلمانية عن غضبه على طلب بعض أعضاء الحزب، تنظيم الوضع القانوني لمستوطنة (عوفرا) عقب عملية المقاومة قرب المستوطنه قائلاً: إنهم لا يدركون كثافة الجهود التي بذلتها الحكومات برئاسته على مدى السنوات ١٢ الماضية من أجل صد الضغوطات، التي مورست عليها لوقف المشروع الاستيطاني

خشية من تغلب يهودية الدولة على ديمقراطيتها

أصدر "المعهد الإسرائيلي للديمقراطية" استطلاع "مؤشر الديمقراطية" السنوي، ويتبين منه أن شريحة واسعة تتحفظ من تعريف إسرائيل كدولة "يهودية وديمقراطية"، كما أن الأغلبية يعرفون أنفسهم كـ"حيوانات سياسية"، ولا تزال ثقة الإسرائيليين ممنوحة للجيش بينما حلّ الكنيست والأحزاب في المرتبة الأخيرة من حيث ثقة الجمهور فيها.

واعتبر ٥٣% أن وضع إسرائيل الاقتصادي جيد أو جيد جداً، فيما قال ٢٩,٥% إنه متوسط، ورأى ١٦% أنه سيء أو سيء جداً.

وعلى المستوى الشخصي، قال ٨٣% من اليهود، و٦٤% من العرب إن وضعهم جيد أو جيد جداً؛ واعتبر ٥١% من العرب و٨٨% من اليهود إنهم "فخورون بأنهم إسرائيليون".

وبحسب مُعدّي الاستطلاع، فإن "المجتمع اليهودي في إسرائيل أخذ بالانقسام"، وأن هذه المرة الأولى في السنوات الـ١٦ الأخيرة، التي يجري فيها هذا الاستطلاع، التي يتراجع فيها التوتر بين المواطنين اليهود والعرب في إسرائيل إلى المرتبة الثانية (٣٩%)، بينما يحتل المرتبة الأولى (٣٢%)

التوتر بين اليمين واليسار الصهيوني؛ لكن بين العرب، فإن التوتر بين اليهود والعرب ما زال يحتل المرتبة الأولى.

ورأى ٣١% من المستطلعين إن "التضامن الاجتماعي في إسرائيل" متوسط، وقال ٢٥% إنه مُتدن، بينما اعتبر ٤٣% إنه مرتفع، وكانت هذه النسبة ٤٩% في العام ٢٠١٤.

وآدعى ٢٨% من مجمل المستطلعين أنه يوجد توازن في إسرائيل بين اليهودية والديمقراطية، بينما يعتقد ٤٥,٥% إن العنصر اليهودي أقوى مما ينبغي، فيما اعتبر ٢١% أن العنصر الديمقراطي أقوى مما ينبغي؛ وقال ٦١% من اليهود إن العنصر اليهودي أقوى مما ينبغي، بينما اعتبر ٥٩% من الحريديين أن العنصر الديمقراطي أقوى مما ينبغي؛ ويعتقد ٧٠% من العرب و٧٥% من ناخبي اليسار الصهيوني و٥٥% من ناخبي أحزاب الوسط و٢٨% من ناخبي اليمين أن النظام الديمقراطي في إسرائيل في خطر شديد.

ويعرّف الإسرائيليون أنفسهم بأنهم "حيوانات سياسية"، ويتمثل ذلك بأن ٦٨% يقولون إنهم مهتمون بالسياسة، بينما قال ثلث العرب فقط إنهم يهتمون في السياسة؛ وقال ٥٤% من اليهود و٢٧% من العرب إنهم شاركوا هذه السنة في نشاط سياسي؛ رغم ذلك، أكد ٧٩% من مجمل المستطلعين أنهم يشعرون بأن تأثيرهم على الحكومة ضئيل أو معدوم؛ ويعتقد ٥٦% أن أعضاء الكنيست لا يؤدون مهامهم بالشكل المناسب.

وفيما يتعلق بثقة المواطنين بمؤسسات، فقد قال ٨٩% إنهم يثقون بالجيش، و٦١% يثقون بالرئيس الإسرائيلي، رؤوفين ريفلين، واحتلت المحكمة العليا المرتبة الثالثة بعدما قال ٥٢% إنهم يثقون بها.

وقال ٥٣% إن لديهم ثقة بالسلطات المحلية، التي جرت فيها الانتخابات الشهر الماضي. وارتفعت ثقة الجمهور بالشرطة من ٤٠% في العام الماضي إلى ٥٣% هذا العام؛ وقال ٤٢% إنهم يثقون بالمستشار القضائي للحكومة؛ واحتلت المراتب السفلى وسائل الإعلام (٣١%) والحكومة (٣٠,٥%) والكنيست (٢٧,٥%) والأحزاب (١٦%).

الاتحاد الأوروبي ومعاداة السامية

وافق المجلس الوزاري الأوروبي على إعلان حول محاربة ظاهرة معاداة السامية، يتضمن مقارنة أمنية مشتركة لتأمين مستوى حماية أفضل للمجتمعات والمؤسسات اليهودية في أوروبا لكنه رفض صيغة طالب بإقرارها رئيس حكومة العدو بنيامين نتنياهو، وتساوي بين معاداة السامية وبين توجيه الانتقادات لسياسة إسرائيل بحق الفلسطينيين أو للصهيونية.

وذكرت وكالة "آكي" الإيطالية أن المجلس أقرّ في إعلانه، الذي تم التوصل إليه بعد ضغوط ومبادرات قامت بها منظمات يهودية لدى المؤسسات الأوروبية، بأن المجتمعات اليهودية في بعض دول الاتحاد لا تزال تشعر بأنها معرضة بشكل خاص للهجمات الإرهابية، حيث "لا تزال ظاهرة الكراهية ومعاداة السامية واسعة الانتشار في أوروبا"؛ ويشير التقرير إلى إحصائيات ودراسات أفادت بارتفاع معدلات الحوادث ذات الطابع العنصري والتي استهدفت يهوداً في أوروبا خلال السنوات القليلة الماضية.

ويقدم الإعلان مقترحات لإجراءات محددة ويدعو الدول الأعضاء لتطبيق إستراتيجية شاملة منسقة من أجل محاربة جميع أشكال معاداة السامية، كجزء من إستراتيجية عمل شاملة لمنع العنصرية وكراهية الأجانب والتطرف العنيف، ويدعو الدول الأعضاء إلى "زيادة الجهود المبذولة من أجل ضمان أمن المواطنين والمجتمعات والمؤسسات اليهودية".

وقالت "آكي" إنه فيما رحبت المفوضية الأوروبية بهذا الإعلان، نظرت إليه بعض الهيئات غير الحكومية بعين الشك، إذ أنه برأيها سيساهم في عرقلة أي خطوة أوروبية مقبلة قد تصب في صالح الفلسطينيين وعملية السلام في الشرق الأوسط.

وذكر موقع صحيفة "هآرتس" أن نتنياهو طلب أن يتبنى الاتحاد الأوروبي التعريف الجديد لمعاداة السامية الذي وضعه "التحالف الدولي لآحياء ذكرى الهولوكوست" (IHRA)، ويشمل مناهضة الصهيونية وتصريحات مناهضة لسياسات إسرائيل كدولة احتلال وتعتمد سياسة تمييزية وعنصرية ضد مواطنيها العرب.

إيرادات الحكومة الفلسطينية في أول ١٠ شهور ٢٠١٨

أظهر تقرير الميزانية الفلسطينية الصادر عن وزارة المالية حديثاً، أن إجمالي الإيرادات الضريبية المجباة محلياً وعبر إسرائيل "المقاصة"، بلغت ١٠,٣٧٦ مليار شيكل في الشهور العشرة الأولى من

العام ٢٠١٨. تالياً أعلى ٥ أنواع من الضرائب تحصيلاً للإيرادات المالية خلال الشهور العشرة الأولى من كانون ثاني حتى تشرين أول من العام الجاري، وفق تقرير الميزانية الفلسطينية:

- احتلت الجمارك على السلع المستوردة عبر "المقاصة"، المرتبة الأولى من حيث أعلى الإيرادات بإجمالي أموال بلغت ٢,٨٢٥ مليار شيكل.
- جاءت ضريبة المحروقات (البلو) في المرتبة الثانية من حيث أعلى الضرائب التي حصلت الحكومة من خلالها إيرادات مالية، بقيمة بلغت ٢,٠٩١ مليار شيكل.
- في المرتبة الثالثة، جاءت ضريبة القيمة المضافة على السلع المستوردة والقادمة من إسرائيل عبر "المقاصة" بقيمة بلغت ١,٦٤٩ مليار شيكل.

وإيرادات المقاصة، هي الضرائب المفروضة على السلع الواردة من الخارج، وتجيبيها إسرائيل نيابة عن الفلسطينيين وفق أحد بنود بروتوكول باريس الاقتصادي، وتحولها للخزينة الفلسطينية بشكل شهري.

- في المرتبة الرابعة، جاءت الإيرادات المالية المتأتية من ضريبة القيمة المضافة التي تجبيها وزارة المالية (محلية)، بقيمة بلغت ١,٠٣٠ مليار شيكل.
- جاءت ضريبة الدخل التي تجبيها وزارة المالية الفلسطينية محلياً، في المرتبة الخامسة، بإجمالي إيرادات مالية بلغت ٧٤٧ مليون شيكل خلال الشهور العشرة الماضية من العام الجاري.
- جاءت ضريبة الجمارك التي تجبيها وزارة المالية محلياً في المركز السادس، بـ ٥٦٢ مليون شيكل.

يذكر أن إجمالي صافي الإيرادات المالية للحكومة الفلسطينية في ٢٠١٧، بلغت في حدود ١٣ مليار شيكل، تشمل الإيرادات الضريبية وغير الضريبية (رسوم المعاملات الحكومية). وتشكل الإيرادات الضريبية ورسوم المعاملات الحكومية، ما نسبته ٨٠% من إجمالي الموازنة الفلسطينية للعام الجاري، وما نسبته ٢٠% تكون من خارجية.

ترامب أصدر ١٢ قراراً خطيراً بحق القدس

أكدت الهيئة الإسلامية المسيحية لنصرة القدس والمقدسات، بمناسبة مرور عام كامل على إقرار الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بالقدس عاصمة لإسرائيل وقرار نقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى

القدس المحتلة، على عنصرية القرار الأمريكي وآثاره المدمرة على القضية الفلسطينية وحق الشعب الفلسطيني بإقامة دولته، ولما له من أثر على زيادة حدة الهجمة التهويدية ضد القدس ومقدساتها. ولخص الأمين العام للهيئة الدكتور حنا عيسى مجموع القرارات الأمريكية الإثني عشر الأخيرة والصادرة عن الرئيس الأمريكي "ترامب" بخصوص القضية الفلسطينية، والتي كان الهدف منها فرض وقائع على الأرض لصالح (إسرائيل)، كالاقرار بالقدس عاصمة لها، ونقل السفارة الأمريكية للمدينة المحتلة، والعمل على تصفية وكالة "أونروا" الأممية، إضافة لفرض قرارات عقابية على الفلسطينيين لرفضهم خطة التسوية المرتقبة، المعروفة باسم "صفقة القرن".

والقرارات هي:

بتاريخ ٢٠١٧/١٢/٦ صدر الاعتراف بالقدس عاصمة لدولة اسرائيل.
وبتاريخ ٢٠١٨/١/١٦ تم تقليص المساعدات المالية لـ الأونروا.
وبتاريخ ٢٠١٨/٥/١٤ تم نقل السفارة الأميركية من تل أبيب الى القدس.
وبتاريخ ٢٠١٨/٨/٣ تم قطع كافة المساعدات المالية لوكالة "الأونروا".
وبتاريخ ٢٠١٨/ ٨/٤ عملت إدارة ترمب على إنهاء وضعية "لاجئ" بهدف وقف عمل "الأونروا" (بتحديد عدد اللاجئين الفلسطينيين بـ ٤٠ ألف لاجئ).
وبتاريخ ٢٠١٨/٨/٢ تم قطع كامل للمساعدات المالية للسلطة الفلسطينية.
وبتاريخ ٢٠١٨/٩/٧ تم وقف دعم مستشفيات مدينة القدس المحتلة.
وبتاريخ ٢٠١٨/٩/١٠ تم إغلاق مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في واشنطن.
وبتاريخ ٢٠١٨/٩/١٠ أغلقت الولايات المتحدة الاميركية الحسابات المصرفية لمنظمة التحرير الفلسطينية.
وبتاريخ ٢٠١٨/٩/١٥ اقتطعت الادارة الاميركية ١٠ ملايين دولار من تمويل برامج شبابية فلسطينية - اسرائيلية مشتركة.

وبتاريخ ٢٠١٨/٩/١٦ تم طرد السفير الفلسطيني حسام زملط من واشنطن.
وبتاريخ ٢٠١٨/١٠/١٦ تم دمج القنصلية الأميركية مع السفارة الأمريكية في القدس.

واعتبرت الهيئة الإسلامية المسيحية الانحياز الأميركي لإسرائيل وما يصدر عن إدارته من قرارات عنصرية، بداية لعملية تهويدية كبيرة ضد مدينة القدس المحتلة، وطمس ما بقي من عروبتها، وتدنيس مقدساتها لتكون عاصمة لليهود وحدهم، داعيةً المجتمع الدولي لتحمل مسؤولياته بحماية المدينة المقدسة.

تمليك الغزيين في الأردن مدني انساني وليس سياسي

أكد النائب الأردني صالح العرموطي أن قرار مجلس الوزراء الأردني بالسماح لرب الأسرة من أبناء قطاع غزة بتملك شقة أو منزل أو قطعة أرض لا تزيد مساحتها عن دونم واحد، وتسجيل مركبات باسمائهم، هو قرار مدني انساني وليس له أي بعد سياسي. ورفض اعتبار البعض الخطوة بمثابة تحضير أو تهيئة لما يسمى "صفقة القرن" الأمريكية وتشجيع لأبناء فلسطين على مغادرة أراضيهم للاستقرار في الأردن أو ما يعرف بـ"الوطن البديل"؛ كاشفاً عن مسعى نيابي بالتنسيق مع الحكومة لدراسة باقي مطالب أبناء قطاع غزة ومنحهم حقوقاً مدنية انسانية؛ وشدد على أن القرار سيمنع اعطاء فرصة للتحايل على ابناء قطاع غزة ممن يملكون جواز سفر مؤقت للوصول للخدمات الأساسية والحقوق الكفيلة بحياة كريمة. لافتاً إلى أن القرار بمثابة تطور ايجابي يحمل صبغة سيادية ويخضع لمراجعة وتدقيق من مختلف المرجعيات الرسمية، لضمان تحقيق الأغراض المنشودة منها دون الوقوع في شذوهات سياسية أو أمنية؛ وقال إن القرار وما سيتبعه من قرارات مهمة على هذا الصعيد سياترئب عليه من حقوق مدنية لأبناء الأردنيين أو الغزاة في الأردن، هي في صلب الأمن الاجتماعي الأردني.

ويقدر عدد أبناء قطاع غزة المتواجدين على الأراضي الأردنية، وفق بيانات حكومية حوالى ٦٥٠ ألف شخص، بينما تشير تقديرات غير رسمية إلى أن عددهم يتراوح بين ٧٠٠ و ٩٠٠ ألف شخص، ولا يتمتعون بحقوق المواطنة الكاملة، وغير مسموح لهم بالعمل في مؤسسات الدولة الرسمية، أو الدراسة في المدارس والجامعات الحكومية، إلا بنظام "الموازي" أو النظام الدولي المعمول به في الجامعات الحكومية الأردنية.

وتمنح الحكومة الأردنية أبناء قطاع غزة بطاقة هوية وجواز سفر من دون رقم وطني لتسهيل أمورهم، لكن بقية اللاجئين الفلسطينيين المقيمين في الأردن، من غير أبناء قطاع غزة، هم الذين قدموا إليها بعد حرب عام ١٩٤٨ وحرب ١٩٦٧، فيتمتعون بحقوق المواطنة كافة.

مخطط لسلخ المقدسيين عن عمقهم الوطني

أكد مدير مركز القدس للحقوق الاجتماعية والاقتصادية د زياد حموري أن استهداف الاحتلال للنشطاء المقدسيين والاعتقالات المستمرة بصفتهم يعكس نوايا مبيتة لقوات الاحتلال للسيطرة بشكل كامل على المدينة وتنفيذ مخططات الهدم والتهويد والتصفية المباشرة. وشدد على أن هذه الممارسات العنصرية اشتدت بعد نقل السفارة الأمريكية الى القدس المحتلة؛ وحذر من مخطط ينفذه الاحتلال لسلخ المقدسيين عن السلطة الفلسطينية وذلك في سياق الغاء العمل الوطني المدينة المحتلة.

وفيما يتعلق بما أفرزته انتخابات بلدية الاحتلال في القدس رأى أنها أفرزت متطرفاً جديداً يُضاف إلى قادة التطرف في دولة الاحتلال؛ ورجح أن يواصل الاحتلال سياسات التهويد في المدينة عبر رفع وتيرة الاستيطان واستهداف الوجود المقدسي فيها.

لافتاً في الوقت ذاته إلى مخطط الاحتلال الهادف إلى تصفية الوجود الفلسطيني في المدينة من خلال سلسلة الإبعادات والاعتقالات المستمرة؛ مرجحاً في الوقت ذاته أن تشهد الأيام القادمة حالة من الاشتباك المباشر مع الاحتلال لمواجهة "التهويد" وممارسات التضييق بحق المقدسيين. والعدو يدرك أن وجوده بالقدس احتلالي والشعب الفلسطيني غير راض عنه، وهذا يبقيها بحالة توتر واستنفار وتفكير دائم بكيفية حماية نفسها وتعزيز سيطرتها على الوضع الأمني".

وفي موضوع آخر يتعلق بالتهويد الاقتصادي الذي يدفع به الاحتلال كشف عن مواصلة فرض الضرائب على المقدسيين، ما ألحق الضرر بـ ٧٠ % من المحال والعقارات بالقدس وتقوم بمصادرتها بذريعة تراكم الديون على أصحابها لتهجيرهم من مدينتهم. وأوضح أن أكثر من ٣٠٠ مصلحة تجارية يعتاش من خلالها المقدسيين تم إغلاقها في البلدة القديمة بالقدس بسبب الضرائب الاسرائيلية على عقارات القدس، إلى جانب الحصار المفروض وحمولات الاغلاق والملاحقة الضرائبية للمقدسيين.

وأضاف أنه تم سحب هويات ١٥ ألف مقدسي منذ عام ١٩٦٧ ولغاية اليوم مشيراً إلى أنه في حال نفذ الاحتلال مخططه الذي يعتبر عدداً من المناطق خارج حدود القدس مثل كفر عقب ومخيم شعفاط فإنه سيحرم ١٤٠ ألف مقدسي من هوياتهم وستكون ممتلكاتهم عرضة للمصادرة.

وشنت قوات الاحتلال الإسرائيلية حملة اعتقالات واسعة في القدس، طالت العشرات من منتسبي الأجهزة الأمنية الفلسطينية وحركة فتح؛ وطالت الحملة أغلب قرى القدس وبلداتها، لكنها ركزت في بلدة الطور شرقي القدس المحتلة؛ وأكدت قوات الاحتلال حملة الاعتقالات، وبررتها بشبهة "التجنيد والخدمة في القوات المسلحة الفلسطينية" المحظورة على الفلسطينيين من حملة هوية القدس.

لجنة أردان" تبدأ بتضييق الخناق على الأسرى

صادق الكنيست بالقراءة الأولى على مشروع قانون يمنع تقصير مدة اعتقال الأسرى والإفراج المبكر عنهم؛ وقدم المشروع "عوديد فورير" من حزب إسرائيل بيتنا، وصوت لصالحه ٥٧ من أعضاء الكنيست ورفضه ١٧؛ وينص القانون على منع الإفراج المبكر والمشروط عن الأسرى الفلسطينيين، كما يمنع تخفيض ثلث المحكومية عنهم.

وقال المستشار الإعلامي لرئيس هيئة الأسرى والمحررين، حسن عبد ربه: "اللجنة التي كلفت من قبل ما يسمى وزير الامن الداخلي جلعاد اردان، قبل بضعة اسابيع، بدأت بتضييق الخناق على الاسرى في سجن جلبوع". وقال: "من ضمن التوصيات تكثيف سياسة التفتيشات وتقليص برنامج الزيارات ما بين الغرف وداخل الاقسام، إضافةً للحد من حرية تحرك وتنقل ممثلي الأسرى وقرض قيود اضافية، ومنع إدخال الكتب للأسرى". كما أن الاحتلال يسعى وبشئى الطرق لتضييق الخناق على الأسرى، بمنع إدخال الملابس والحاجيات الخاصة، التي يتم إيصالها للأسرى من خلال زيارات الأهالي خاصة في فصل الشتاء.

وفيما يتعلق بخطوات الأسرى، أكد أن "الأسرى وجّهوا رسائل لمصلحة سجون الاحتلال عن رفضهم للمساس بحقوقهم، وكان هناك إرجاع لوجبات الطعام تزامن من امتناع الاسيرات في سجن

"هشارون" عن الخروج للفورة والتي استمرت لما يقارب الشهرين". كما أكد الاسرى أن استمرار هذه الخطوات من قبل ادارة سجون الاحتلال، سيؤدي إلى موقف من الحركة الأسيرة. يذكر أن مدير عام الوحدة القانونية في هيئة شؤون الأسرى والمحررين إياد مسك، أكد أن الأسرى في سجن "جلبوع" يعيشون تحت الضغط والإرباك وعدم الاستقرار، بفعل الممارسات والتهديدات المستمرة الصادرة عما يسمى "لجنة أردان"، والتي تنفذ وفقا لسياسة مدعومة ومعززة من قبل حكومة نتياهو اليمينية المتطرفة.

ونقل على لسان الأسرى، حسب بيان لهيئة شؤون الأسرى، أن التخوف الاخير الذي يخشونه بشكل حقيقي، والذي يمكن أن يتحول إلى أداة موت سريعة بيد السجانين الإسرائيليين وإدارة السجون، هو تنفيذ التصريحات الأخيرة فيما يتعلق بحرمان الأسرى المرضى من العلاج، وتحديدًا ما تم المصادقة عليه من حكومة الاحتلال، فيما يتعلق بقانون يقضي بتجميد أموال العلاج التي تحول لصالح الأسرى الفلسطينيين المصابين داخل المعتقلات الإسرائيلية.

وأكد رئيس هيئة شؤون الأسرى والمحررين، اللواء قديري أبو بكر، أن أوضاع الأسرى تزداد سوءاً داخل السجون في فصل الشتاء، لافتاً إلى أن الهيئة تتحرك بشكل كبير لكشف جرائم الاحتلال بحق الأسرى؛ وقال: "إدارة السجون الاسرائيلية تتعمد في فصل الشتاء التتكيل ضد الأسرى والتضييق عليهم".

هل يتخلى "نتنياهو" عن ضم مناطق "C"؟

أطلقت مجموعة كبيرة من ضباط جيش الاحتلال، والموساد، والشين بيت حملة واسعة طالبت فيها رئيس حكومة الاحتلال "بنيامين نتياهو" بالتخلي عن حلم ضم واحتلال مناطق "C" في الضفة الغربية، وفق ما ترجمه موقع النجاح الإخباري عن القناة العبرية السابعة. ووفقاً لهؤلاء الضباط، إن قضاء قوات الاحتلال على أنفاق حزب الله في الشمال ضرورة ملحة، ولكن ليس من الضروري العودة إلى مواجهة التهديد في مناطق "C".

وأكدت هذه الحملة على إجراء أبحاث استقصائية كشفت خطورة التأثيرات المدمرة لطموح "نتياهو" بضم مناطق "C" على كافة الجوانب الاقتصادية، والسياسية، والأمنية في حكومة الاحتلال. كما أنهم طالبوا حكومة الاحتلال بوضع سياسة مدروسة من أجل منع عملية الضم، وتعزيز عملية الفصل

المدني بين المجتمعين. علاوة عن أنهم انتقدوا كافة المشرعين في حكومة الاحتلال الذين يحاولون تمرير قانون الضم في الكنيست، مشيرين إلى أنهم لا يعون حجم الكوارث المترتبة على هذا القرار. وقد جرى تقسيم الضفة الغربية إلى ثلاثة أنماط من المناطق في اتفاق أوسلو (ب) الذي جرى توقيعه عام ١٩٩٥ - وكان يُفترض أن يسرى ذلك التقسيم لمدة خمس سنوات فقط، على النحو التالي: المناطق التي كان يشغل معظمها العمران الفلسطيني حين توقيع الاتفاق وفيها سكن وما زال يسكن معظم السكان الفلسطينيين وقد صُنِّفت كمناطق A و-B. هذه المناطق التي تفترق إلى التواصل الجغرافي حيث تتوزع على ١٦٥ منطقة منعزلة تنتشر في أنحاء الضفة نُقلت السيطرة عليها شكلياً ليد السلطة الفلسطينية.

بقية أراضي الضفة أي ما نسبته ٦١% من مجمل مساحتها جرى تصنيفها كمناطق C وهي منطقة متصلة جغرافياً، أبقاها الاحتلال تحت سيطرته في مجال الأمن وجميع المجالات المدنية المتعلقة بالأراضي بما في ذلك التخطيط والبناء ومرافق البنى التحتية والتطوير. تقسيم الضفة الغربية على هذا النحو هو تقسيم مصطنع لا يعكس الواقع الجغرافي ولا المجال الفلسطيني. ومناطق C هي المناطق التي تحوي متسعاً لإمكانيات التطوير الحضاري والزراعي والاقتصادي للضفة الغربية، يستغل الاحتلال سيطرته التامة هناك في مجال التخطيط والبناء لتمنع الفلسطينيين منعاً شاملاً من البناء في مناطق C. في ما يقارب ٧٠% من هذه المنطقة - أي نحو ٤٢% من مجمل مساحة الضفة الغربية - يفرض الاحتلال هذا المنع بواسطة تعريف مساحات شاسعة ك"أراضي دولة" و"أراضي مسح" و"مناطق إطلاق نار" و"محميات طبيعية" و"حدائق وطنية"؛ وذلك عبر ضمها إلى مسطحات نفوذ المستوطنات والمجالس الإقليمية؛ أو عبر القيود والتضييق السارية على الأراضي التي احتجزتها "إسرائيل" بين جدار الفصل والخط الأخضر.

امريكا تفشل في إدانة المقاومة الفلسطينية بالامم المتحدة

فشلت الولايات المتحدة الامريكية في تمرير مشروع قرار يدين حركة حماس في الجمعية العامة للأمم المتحدة؛ وسقط المشروع الامريكي لإدانة حركة حماس بغالبية ٨٧ صوتاً مقابل ٥٧ معارضاً، و٣٣ ممتنعاً ما يعني عدم حصوله على ثلثي الاصوات. ورحبت الرئاسة الفلسطينية برفض الجمعية

العامة مشروع القرار الأمريكي لادانة النضال الوطني الفلسطيني، وشكرت الدول التي صوتت ضد مشروع القرار. وكانت الولايات المتحدة قدمت مشروع قرار حول "أنشطة حماس والفصائل في غزة" يدين المشروع حماس "لإطلاق الصواريخ بصورة متكررة على إسرائيل، وللتحريض على العنف بما يعرض المدنيين للخطر". ويطالب المشروع حماس والفصائل، بما في ذلك حركة الجهاد الإسلامي، بوقف جميع الأعمال "الاستفزازية والأنشطة العنيفة ومن ذلك استخدام الأجهزة الحارقة المحمولة جوا". حسب المشروع المقدم. ويدين المشروع استخدام الموارد من قبل حماس في غزة لإقامة بنى تحتية عسكرية تشمل الأنفاق، ومعدات إطلاق الصواريخ.

وفي وقت سابق حذرت مندوبة واشنطن الدائمة لدى الأمم المتحدة نيكي هيلي، الدول الأعضاء بالجمعية العامة للأمم المتحدة من عدم التصويت لصالح المشروع. وقالت في تغريدة على حسابها بـ"تويتر": "إذا فشلت الأمم المتحدة في القيام بذلك (التصويت لصالح القرار) فإن عدم مصداقيتها ستكون علي المحك".

ويعد هذا التهديد الأمريكي هو الثاني من نوعه؛ ففي الأول من الشهر الجاري هددت واشنطن، في بيان وزعته بعثتها الدائمة لدى الأمم المتحدة، بأنه لن يكون هناك أي دور للأمم المتحدة في مفاوضات السلام إذا لم تبادر الجمعية العامة باعتماد مشروع قرارها الخاص بإدانة حماس.

وكانت نيكي هيلي المندوبة الأمريكية في الأمم المتحدة، قد قالت أن هناك أكثر من ٧٠٠ قرار لإدانة إسرائيل، بالمقابل لا يوجد أي قرار يدين حركة حماس، مدّعية أن الفلسطينيين هم أكثر من تعرّض "للإرهاب" من قبل حركة حماس؛ وأوضحت هيلي خلال كلمة لها أمام جلسة للجمعية العامة للأمم المتحدة؛ للتصويت على مشروع قرار أمريكي بإدانة حركة حماس، أن تصويت الجمعية العامة للأمم المتحدة على مشروع، أن المشروع يدعو للتصدي لما أسمته بـ "الإرهاب"، معتبرة أن لا سلام دون ذلك؛ وبينت، أن دستور الحركة يدعو لتدمير إسرائيل، لافتة إلى أنها شنت العديد من الهجمات بما في ذلك إطلاق الصواريخ على إسرائيل.

اعتماد قرار أممي يدعو لإنهاء الاحتلال

واعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة، بالأغلبية الساحقة، مشروع قرار إيرلندي اعتبر صفقة ثانية لواشنطن، ويدعو لإقامة "سلام دائم وشامل وعادل" في الشرق الأوسط. وحصل مشروع القرار الإيرلندي على موافقة ١٥٦ دولة، مقابل اعتراض ٦ دول، وامتناع ١٢ دولة عن التصويت؛ ويدعو مشروع القرار، الذي طرحته مندوبة إيرلندا الدائمة لدى الأمم المتحدة، جيرالدين بيرن ناسون، عقب فشل واشنطن في تمرير مشروع قرارها الخاص بإدانة حماس، إلى ضرورة "إقامة سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط استناداً إلى قرارات الأمم المتحدة بما في ذلك القرار ٢٣٣٤".

كما أكد القرار على "إنهاء الاحتلال الإسرائيلي الذي بدأ عام ١٩٦٧، بما في ذلك احتلال القدس الشرقية"؛ وشدد القرار على "الدعم الثابت وفقاً للقانون الدولي، للحل القائم على الدولتين الفلسطينية والإسرائيلية، تعيشان جنباً إلى جنب في أمن وسلام وحدود معترف بها على أساس حدود ما قبل ١٩٦٧".

يذكر أن مجلس الأمن كان قد اعتمد القرار ٢٣٣٤ في ٢٣ ديسمبر/كانون أول ٢٠١٦، قبل أسبوع واحد فقط من انتهاء ولاية الرئيس الأميركي، السابق باراك أوباما، والذي امتنعت فيه واشنطن عن استخدام حق النقض، ودعا للوقف الكامل والفوري للاستيطان باعتباره غير شرعي، مع تأكيد مبدأ "حل الدولتين".

وأكدت السفيرة الإيرلندية، بيرن ناسون، في إفادتها لأعضاء الجمعية العامة أن "تحقيق السلام أمر ممكن بشرط دعم دولي وأن يعتمد على معايير متفق عليها تلبي مشاغل وطموحات الطرفين".

تنسيق فلسطيني أردني حول القدس

أكد وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية الأردنية عبد الناصر أبو البصل، وجود تنسيق أردني فلسطيني لإنجاح مؤتمر "نداء للمسجد الأقصى المبارك الطريق إلى القدس" الذي سيعقد في العشرين من الشهر الجاري؛ ووصف المؤتمر بالحدث غير العادي؛ وشدد على أن المؤتمر يسعة

لتقديم الدعم المادي والمعنوي لمدينة القدس وإعادتها الى قلب أجندة الشعوب العربية والإسلامية والدعوة لمزيد من الدعم المادي والمعنوي للمدينة.

وفيما يتعلق بتوقيت المؤتمر اكد أن المؤتمر يأتي على توقيت مهم في وقت تتعرض في القدس الأقصى لشتى صنوف التهويد والاستيطان والانتهاكات من قبل الاحتلال؛ وأكد "إن المؤتمر ليس حدثاً عادياً وإنما يتخصص في تقديم الدعم المادي والمعنوي لمدينة القدس المحتلة وإعادة قضيتها الى المربع الاول من خلال تقديم الدعم الشعبي والاسلامي لها"؛ ويأخذ المؤتمر القادم طابعا شعبيا أكثر منه رسمياً.

وكشف عن مؤتمر آخر سيتم عقده لمجلس وزراء الأوقاف العرب تمهيدا لعقد مجلس وزراء الأوقاف في العالم الاسلام ،لبحث الموضوعات التي تناولها هذا المؤتمر مرة ثانية. وكان الوزير أشار في وقت سابق إلى أن مسألة زيارة القدس ودعمها سيتم دعماً خلال هذا المؤتمر بشكل أكثر وأقوى من قبل، لافتاً إلى أنه تم مناقشة هذه النقطة في مؤتمر سابق تحت عنوان الطريق للقدس، مضيفاً: إن هناك العديد من علماء الإسلام وأصاب الفقه سيناقشون هذه المسألة الذين يرون حقيقة التقصير في زيارة المسجد الأقصى من قبل بعض الدول العربية والاسلامية الاسلام.

وكشف في وقت سابق أن المؤتمر يهدف إلى "النهوض من همة العلماء في ظل الانشغال عن المسجد الأقصى المبارك، ونبذ الخلافات وابرازه أولى القبلتين ثالث الحرمين الشريفين بشكل دائم، إضافة إلى أن المؤتمر سيؤكد على أن المسجد الأقصى المبارك بمساحته ١٤٤ دونم فوق الأرض وتحت الارض للمسلمين ولا يسمح الاحتلال من الاستمرار بعمل أي حفريات".

وشدد على "ضرورة أن نعيد للأذهان العهدة العمرية بكامل تفاصيلها"، في إشارة إلى العهد الذي سلمه الخليفة المسلم الثاني عمر بن الخطاب لرعاة كنيسة القيامة في القدس بعد الفتح الإسلامي للمدينة، والذي تعهد بموجبه بعدم المس بالمقدسات المسيحية.

وأكد أن المؤتمر "نداء إلى المسجد الأقصى المبارك" لن يكون مؤتمراً بحثياً أو علمياً، وإنما هو لسماع رؤية المقدسيين والتوجيهات الملكية السامية، إضافة إلى أنه سيقوم على طرح المشاريع العلمية لمناقشتها والعمل على دعمها وتبنيها، مشيراً إلى أن لدينا ٢٨ مشروعاً نسعى الى دعمها وتبنيها".

المؤتمر المرتقب يأتي بعد مرور عام على إعلان الرئيس الأمريكي دونالد ترامبن، قراره بنقل السفارة الأمريكية إلى مدينة القدس المحتلة، والاعتراف بها عاصمة لـ"إسرائيل"، تفاقمت خلاله معاناة سكان المدينة، بوتيرة أكبر من السابق وفاقمت الاعتداء الإسرائيلية ضد الحجر والبشر، ومثل هذا الوضع سيعجل بانفجار كبير في المدينة لدى الجمهور المقدسي، الذي بات يشعر أن الاحتلال يمعن في التتكيل به دون خطوط حمراء".

آلية مراقبة الأموال القطرية

قالت صحيفة "يديعوت أحرونوت" العبرية: "إسرائيل تفرض قيوداً شديدة على صرف المنحة القطرية في غزة، لضمان عدم وصول الأموال لأفراد حركة حماس". وبيّنت الصحيفة، في تقرير لها، أنه تم تسليم الدفعة الثانية من المنحة القطرية، البالغة ١٥ مليون دولار إلى قطاع غزة عبر معبر إيرز الحدودي، برفقة السفير القطري محمد العمادي، ما أثار مرة أخرى انتقادات للخطوة في "إسرائيل". وأوضحت أنّ مبلغ الـ"١٥٠" مليون دولار الذي خصصته قطر لقطاع غزة، تم تخصيص ٩٠ مليون دولار لموظفي حكومة حماس، في حين يتم استخدام مبلغ إضافي قدره ٦٠ مليون دولار لشراء الوقود لإعادة تشغيل محطة الكهرباء. وأشارت إلى أنّ المنتقدون لطريقة دخول الأموال يقولون: "الطريقة التي تم بها تحويل الأموال لغزة، تتلاءم مع السياسات الغوغائية، فبدلاً من تحويل أموال المساعدات الدولية فإنه يتم جلب الأموال إلى القطاع نقدًا وتخزينها في حقائب صغيرة". وحول آلية التوزيع، قالت: "مبلغ ٩٠ مليون دولار يتم تحويله على أقساط ١٥ مليون دولار شهرياً لمدة ستة أشهر، لدفع رواتب حوالي ٣٠ ألف موظف من حركة حماس في قطاع غزة، مع استلام كل موظف من موظفي حكومة حماس ما يتراوح بين ١٠٠ و ١٦٠٠ دولار، أي ما مجموعه ١٠ ملايين دولار".

ولفتت إلى أنّ المبلغ المتبقي وهو ٥ ملايين دولار، فيتم تمويل برنامج الشؤون الاجتماعية لـ ٥٠ ألف شخص من ذوي الاحتياجات الخاصة، مع حصول كل شخص على مبلغ يعادل ١٠٠ دولار.

وأكدت على أنّ المبلغ الإضافي المقدر بـ ٦٠ مليون دولار، يتم تخصيصه بواقع ١٠ ملايين دولار كل شهر، مقدمة من قطر لشراء الوقود لإعادة تشغيل محطة توليد الكهرباء في غزة وتحسين إمداداتها.

وكشفت أنّ قطر سلّمت الحكومة الإسرائيلية قائمة بأسماء جميع الموظفين الحكوميين المؤهلين البالغ عددهم ٨٠ ألف للموافقة عليها وفحص شامل للأسماء، مُشيرةً إلى أنّ الشاباك استبعد بعض الأفراد من القائمة؛ وإنّ "إسرائيل" طلبت بشكلٍ غير مباشر من حماس وضع إجراءات أمنية مشددة، يُشرف عليها مسؤولون قطريون، حول جميع فروع البنوك البريدية العشرة التي تعمل كمراكز توزيع لتجنب السرقة.

وأشارت إلى أنّه يتم طلب من أي موظف حكومي أو محتاج مؤهل للحصول على المال تقديم بطاقة هوية، وملء استمارة وإعطاء بصمات أصابعهم، موضحةً أنّه يتم تحديد المبلغ الذي يستحقه كل شخص في إشارة قدمها المسؤولون القطريون، وبمجرد اكتمال الاستثمارات بأسماء الموظفين الحكوميين، يتم نسخها وإرسالها لـ"إسرائيل" لإجراء فحص إضافي.

تجدر الإشارة إلى أنّ إسرائيل سمحت على مدار الشهرين الماضيين بدخول المنحة القطرية إلى قطاع غزة، وذلك ضمن تفاهات الهدوء مع حركة حماس.

وقال رئيس حكومة الاحتلال، بنيامين نتنياهو، خلال اجتماعه بوزراء حزب "الليكود"، أن الإشراف على الأموال القطرية أفضل من الإشراف على أموال رئيس السلطة محمود عباس، مستدركاً قوله: "المال القطري يأتي فقط للموظفين وليس للجناح العسكري لحماس".

ورد نتنياهو، خلال الاجتماع، على تصريحات وزير الحرب المستقيل، أفيغدور ليبرمان، الناقدة، حيث قال: "خلال اجتماع الكابينت في ١٣ نوفمبر عندما تقرر الموافقة على وقف إطلاق النار مع حماس، لم يكن هناك أي وزير يعارض هذه الخطوة، بما فيهم ليبرمان". وأشار إلى أنه "في أغسطس ٢٠١٦ تم إدخال الأموال القطرية لحماس عندما كان ليبرمان وزيراً للجيش ولم يكن لديه أي اعتراض على ذلك".

عملية "عوفرا" ..

نشر الإعلام العبري، بأن سيارة فلسطينية مسرعة أطلقت النار صوب سيارة مستوطنين قرب عوفرا، مما أدى لإصابة تسعة مستوطنين بجراح وصفت حالة أحدهم بالخطيرة؛ وتمكنت السيارة من الفرار من المكان. وجاءت ردود فعل العدو غاضبة؛ حيث قال رئيس حكومة العدو بنيامين نتنياهو: "لن نهدأ حتى نصل لمنفذي العملية واعتقالهم"؛ كما قال رئيس الكيان روفين ريفلين: "ننظر ببالغ الخطورة لهذه العملية". وعقبت وزير القضاء الإسرائيلية "إيليت شاكيد" على العملية بالقول: "هناك أمران يجب القيام بهما.. تغيير وضعية المستوطنة ووقف الأموال عن المنفذين"؛ ودعت رئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو إلى تسوية قانونية لمستوطنة "عوفرا"؛ وأشارت إلى أن سكان المستوطنة لا يمكنهم توسيع منازلهم فيها بسبب ذلك؛ وأضافت: "ينبغي أن يعقد نتنياهو اجتماعات بشأن عوفرا واتخاذ قرارات بشأن الأمر والبدء بتسويتها قانونياً".

بدورهما أدان كل من رئيس "الكنيست" يولي أدليشتاين، وزعيم حزب "يش عتيد" يائير لبيد، العملية؛ وطالبت نائب وزير الخارجية الإسرائيلي، تسيفي حوتبولي، عدم تحويل الأموال من "إسرائيل" إلى السلطة الفلسطينية بزعم استخدامها في تنفيذ العمليات؛ كما طالب عضو "الكنيست" موتي يوجاف، بعقد جلسة طارئة للجنة الخارجية والأمن بالكنيست، من أجل مناقشة الميزانيات الأمنية للمستوطنات بالضفة، وأكد عدد من أعضاء الكنيست على ضرورة تسريع عملية تمرير قانون تنفيذ الإعدام بالكنيست، لردع منفذي العمليات.

وكشف المراسل العسكري لراديو الجيش، أن المجموعة التي أطلقت النار على مستوطني "عوفرا" كانت تعلم بوجود جنود الجيش في المكان، وأن العملية كانت تستهدفهم؛ وأكد أن جنود الجيش هربوا لحظة الهجوم عليهم رغم أنهم خبراء وتلقوا تدريبات مكثفة لمواجهة هذه اللحظة؛ وبعد مضي وقت كبير على انسحاب المقاومين، وعدم جدوى ملاحقتهم ميدانياً، يتحول العمل إلى المجال الاستخباراتي؛ وأضاف، الأجهزة الأمنية تفحص هل خلية المهاجمين التي نفذت عملية إطلاق النار في "عوفرا" عملت لوحدها أم بتوجيهات؟ وتابع، الأجهزة الأمنية تركز في بحثها على قرية سلواد، والتي تعتبرها نواة صلبة لحماس. وأشار المراسل إلى أن ثلاثة خلايا ما زالت غير مكشوفة، خلية أشرف نعالوة وتلك التي أطلقت وأصابت اثنين قبل شهر بالقرب من بيت ايل وخلية عوفرا، مضيفاً أن بعض التقديرات تشير إلى أنها خلية واحدة.

كتبت صحيفة "هآرتس" بأن مسؤولين كبار في قيادة المنطقة الوسطى، قالوا إن رغبة الفلسطينيين في شن هجمات في الضفة الغربية قد ازدادت بشكل ملحوظ في الآونة الأخيرة، حيث زادت عمليات إطلاق النار بشكل ملحوظ خلال هذا العام؛ ففي النصف الأول من عام ٢٠١٨، وقعت سبع هجمات بالرصاص في منطقتي رام الله وغلاف القدس، ومنذ الهجوم على مفترق مستوطنة غوش عتصيون المقامة على أراضي المواطنين في بيت لحم، في أيلول الماضي، تم شن حوالي عشر هجمات أو محاولات لتنفيذ هجمات؛ وأضافت بأن هناك تخوف من نقل المواجهة من القطاع إلى الضفة الغربية، وأن أخطر العمليات التي وقعت في الضفة مؤخراً، هي تلك التي نفذها "أشرف وليد نعالوة" في المنطقة الصناعية بركان.

ومع استمرار اقتحامات الاحتلال للمدن الفلسطينية؛ قالت الرئاسة الفلسطينية: "إن الرئيس عباس، سيجري سلسلة من الاتصالات العاجلة مع عدة جهات عربية ودولية؛ من أجل تحمّل مسؤولياتها تجاه التصعيد الإسرائيلي الخطير، المتمثل بمواصلة الاقتحامات للمدن الفلسطينية، واستمرار جرائم المستوطنين، وتدنيس المقدسات؛" وأنه سيتم اتخاذ قرارات مهمة ومصيرية في حال استمرار هذه الاقتحامات والاعتداءات الإسرائيلية المتصاعدة في عدة مدن فلسطينية، والتي كان آخرها ما جرى في مدينة رام الله، وخاصة اقتحامها لمقرات رسمية؛ وعبرت الرئاسة عن رفضها وإدانتها الشديدة لاستمرار الاقتحامات للأراضي الفلسطينية، والتي تجاوزت كل الحدود بشكل لا يمكن السكوت عليه بعد الآن، مشيرة إلى أن هذه الاقتحامات المتواصلة تشكل خرقاً فاضحاً للاتفاقات الموقعة كافة، وبناء عليه؛ فإن القيادة ستقوم بتقييم الوضع بشكل نهائي؛ لاتخاذ الإجراءات والقرارات اللازمة الضرورية التي تحمي وتخدم مصالح الشعب الفلسطيني.

وجاءت العملية في أوج انشغال جيش الاحتلال والمنظومة الأمنية الإسرائيلية، بالحملة العسكرية (درع الشمال) التي بدأها الجيش قبل أيام لكشف وتدمير أنفاق "حزب الله" على الحدود الشمالية بين

"إسرائيل" ولبنان، وفي ظل انهماك الجيش بمواجهة "مسيرات العودة" عند حدود قطاع غزة، جاءت عملية عوفرا، لتضع "إسرائيل" أمام جبهة ثالثة أكثر تعقيداً، إلى جانب جبهتي الشمال والجنوب المتوترتين؛ ويرى محللون أن العملية تحمل رسائل ودلالات أبرزها أن المقاومة لا زالت حيّة في الضفة الغربية رغم محاولات الكثيرين إخمادها، وهي ردّ سريع على فشل محاولة الإدارة الأمريكية استصدار قرار بالأمم المتحدة يدين المقاومة الفلسطينية.

قدرة المقاومة على تنفيذ عملية في موقع أمني حساس مؤشر على شجاعة وإتقان وإنجاز كبير، والانسحاب بسلام من مكان العملية هو إنجاز آخر يضاف لهذه العملية البطولية، والتي تكتمل نوعيتها بإفشال جهود الاحتلال في الوصول إلى المنفذين؛ وما يُقلق العدو من مثل هذه العملية، هو نوعية الأهداف التي تختارها، فأداؤها يُشير إلى قدرة عسكرية؛ وتأكيد على نهج المقاومة.